

تقرير إخباري

غارة إسرائيلية على الحدود اللبنانية - السورية: أي هدف عسكري؟ أي رسالة سياسية؟

بيروت: دخلت إسرائيل مجدداً على خط الحرب السورية وفي توقيت حساس يقع بين توقف مفاوضات «جنيف - 2» واندلاع جولة جديدة و«مفصلية» من القتال موزعة بين منطقة القلمون القريبة من الحدود اللبنانية ومنطقة حوران القريبة من الحدود الإسرائيلية (الجولان). وتمثل الدخول الإسرائيلي بشن غارة جوية في منطقة الحدود اللبنانية - السورية ليل أمس الأول، ولم يكن من الممكن حتى صباح أمس تحديد:

- ما إذا كان الهدف المضروب هدفاً سورية (تابعاً للجيش السوري) أم لبنانياً (تابعاً لحزب الله).
- ما إذا كان الهدف العسكري متحركاً (منصة صواريخ أو شاحنات تنقل صواريخ) أم ثابتاً (موقع أو مخزن).
- ما إذا كانت الغارة الحدودية وقعت داخل الأراضي اللبنانية أم داخل الأراضي السورية، والفارق مهم، فإذا ثبت وقوع الغارة داخل الأراضي اللبنانية، وهو ما يحدث للمرة الأولى منذ اندلاع الحرب السورية، يكون قد حصل خرق إسرائيلي فاضح للقرار 1701 وتكون هذه أول غارة منذ حرب يوليو 2006.
- ما إذا كانت جاءت في سياق الحرب الجارية في سورية وخصوصاً في منطقة القلمون التي تشكل مكان الغارة

امتداداً لها، أم جاءت في سياق حرب التهديدات والتحذيرات الإسرائيلية بشأن الأسلحة الكاسرة للتوازن ومغبة نقلها من سورية إلى حزب الله.

المعلومات والتقارير الأمنية تفيد بأن الطيران الإسرائيلي شن غارتين استهدفت إحداهما مركزاً متقدماً لحزب الله في الجرد الواقعة بين بلدتي النبي شيت والخربة على أطراف سلسلة جبال لبنان الشرقية المحاذية للأراضي السورية لجهة بلدة سرغايا تم استحداثها مع بداية الأزمة السورية.

فيما استهدفت الغارة الثانية شحنة أسلحة للحزب على طريق الشعرة التي تصل بلدة جننا اللبنانية ببلدات سرغايا والزبداني السوريين.

ومما لا شك فيه أن الغارة الإسرائيلية تندرج في إطار «سياسة الخطوط الحمر وقواعد اللعبة» التي حددتها إسرائيل لنفسها في تعاملها مع الحرب الدائرة في سورية، وفي صلب هذه السياسة والقواعد: عدم التورط في الأزمة الداخلية وعدم الوقوف مكتوفة الأيدي في حال تم نقل أسلحة مخلة بالتوازن إلى حزب الله (أسلحة نوعية متطورة أو أسلحة كيميائية)، وبالتالي فإن هذه الغارة تشكل ترجمة عملية للتهديدات التي

المشقوق زار معراب «حاملاً» باقة «غاردينيا»

مصادر لـ «الأنباء»: مساع حثيثة للتقريب بين الحريري وجعجع

بيروت - عمر حنجر

يترلق الوقت الدستوري مهلة الشهر التي على الحكومة أن تخطط لنفسها «الثوب» الوزاري الملائم في خاله، كما تترلق حبيبات الرمل بين الأصابع. جلسات يومية للجنة البيان الوزاري، برئاسة رئيس الحكومة تمام سلام، أيوب الطبقة السياسية في لبنان، ومن تأجيل إلى تأجيل، بحثاً عن الصيغة الأقل نفوراً، لتقرير بند المقاومة في البرنامج الحكومي المعقد.

منذ ولادتها، والقوى السياسية تبحث في كيفية إخراج التركيبة الحكومية من نفق بيانها الوزاري، المطلوب منه الجمع بين مفهوم الدولة وظرفية المقاومة، أي الشيء وتفضيحه، وبعد كل جلسة للجنة المؤلفة من الأطياف السياسية الأساسية في الحكومة، تتبين الحاجة إلى جلسة أخرى، للمزيد من تدوير الزوايا والكلمات، إخفاء لحقيقة الأمر، والتي هي بكل بساطة، رفض حزب الله لإعلان بعيداً، وإصراره على بيان يزاوج بين خلافة الشعب والجيش والمقاومة، وبين إعلان بعيداً الذي يتمسك به الرئيس ميشال سليمان ووزراء 14 آذار، أو إخراج هذين الطرفين، «الثلاثية»، والإعلان، والاستعاضة عنهما ببيان يلزم الحكومة بمكافحة «الإرهاب التكفيري» دون إشارة إلى سواها، ما يخمد احتياجات الدولة، وبعد جلسة اللجنة مساء الإثنين، خابت توقعات المتوقعين وتبين أن طبخة الصياغة لم تكتمل وأنها بحاجة إلى المزيد من الانتظار على عتبات وزارة الخارجية، الحاكمة للوضع في سورية، وتالياً لبنان، فقد اكتشف فريق 14 آذار في اللجنة أن حزب الله يرسم إلى حصر مهمة الحكومة الجديدة بمحاربة «الإرهاب التكفيري»، وحسب، وبالتالي تحويلها من حكومة المصلحة الوطنية إلى حكومة

نتنياهو: بعد الغارة الإسرائيلية تقوم بكل ما هو ضروري

لأمننا



التغطية على تورط حزب الله، والليل ان الحزب لم يلترم بالخروج من سورية، وجواباً على هذا أصر فريق 14 آذار على تضمين البيان روحية إعلان بعيداً، على الأقل، الأمر الذي فرض إرجاء الجلسة إلى مساء أمس الثلاثاء، حيث لعل وعسى، وهذا الموقف من إعلان بعيداً طلبه الرئيس ميشال سليمان من رئيس الحكومة تمام سلام وابلغه إلى رئيس كتلة الوفاء للمقاومة النائب محمد رعد والى الوزير علي حسن خليل، وتبناه الوزيران بطرس حرب ونهاد المشنوق، رداً على طروحات الفريق الآخر، وسعيًا لإدخال هذا الإعلان في نسج البيان الوزاري للحكومة بعدما تعذر إصالحه إلى مجلس النواب منذ إصداره عن طائفة الحوار في يناير 2012، بينما أصبح الإعلان عينه جزءاً من وثائق الأمم المتحدة والجامعة العربية، مناقشة هذا الإعلان استهلك معظم وقت وجهد لجنة الصياغة، ما أوجب تأجيل اجتماعها إلى مساء أمس وفي خلوته تتحمل تفسيرات كثيرة، خرج وزير الداخلية نهاد المشنوق من اجتماع اللجنة، وتوجه إلى معراب للقاء رئيس القوات اللبنانية دسمير جعجع حاملاً



(محمود الطويل)

إليه باقة «غاردينيا».

حول هذه الزيارة أعلن المكتب الاعلامي لرئيس حزب القوات اللبنانية دسمير جعجع انه بعد انتهاء جلسة لجنة صياغة البيان الوزاري مساء الإثنين وتأجيلها إلى مساء الثلاثاء امس زار وزير الداخلية نهاد المشنوق معراب حاملاً باقة من زهور الغاردينيا قطعها من حديقة السراي الكبير إلى جعجع الذي التقاه على مدار ساعتين بحضور النائبة سترديا جعجع ورئيس جهاز الاعلام والتواصل في القوات ملحم رياشي وتداول المجتمعون في المستجدات السياسية والأمنية خصوصاً البقاع الشرقي.

وفي معلومات «الأنباء» ان زيارة المشنوق وباقة الغاردينيا التي حملها السى جعجع، لا تشكل اقرا قراراً بصحة تقديره للأمر وحسب، إنما هي تدخل أيضاً في سياق المساعي التي يبذلها المشنوق والرئيس فؤاد السنهوري لتقريب وجهات النظر بين رئيس المستقبل سعد الحريري وبين رئيس القوات اللبنانية الذي قال ولا يزال يرد ان حكومة بمشاركة حزب الله قبل انسحابه من سورية طبخة بحص.

ويشار إلى ان مهلة الشهر المعطاة للحكومة كي تنجز

أطلقها رئيس الأركان الإسرائيلي الجنرال بني غانتس في جولته على الجبهة الشمالية قبل يومين، والتي تتعلق بعمليات نقل سلاح استراتيجي من سورية إلى لبنان، مشيراً إلى متابعة مسار نقل وسائل قتالية في كل قطاعات القتال وإلى إمكانية توجيه ضربات لمنع حدوث ذلك.

وكانت الاستخبارات الإسرائيلية أوردت في تقارير لها (نشرت في صحف أميركية) أن حزب الله يحصل بشكل مستمر على صواريخ سكود قادمة من إيران ومخزنة في سورية، مستغلاً فوضى التفجيرات في لبنان والحرب المحتدمة في سورية.

وهذه الأسلحة جاءت من إيران عبر العراق خلال عدة فترات ماضية، وتم إخفاؤها في مخازن سورية قريبة من الحدود اللبنانية. وعمل حزب الله على التملص من عمليات المراقبة الإسرائيلية التقنية العالية الدقة، من خلال الامتناع عن تشغيل أي أنظمة اتصالات على طول الحدود مع سورية.

ولكن عملية الرصد القلق للتطورات في سورية لا تقتصر من جانب إسرائيل على حزب الله وإنما تشمل أيضاً خطر المنظمات الجهادية المتفجئة في سورية، وحيث تجد إسرائيل نفسها محاطة بالتنظيمات الجهادية القريبة من «القاعدة» مثل

«أنصار بيت المقدس» في سيناء، و«الجهاد الإسلامي» في غزة، و«داعش» وجبهة النصرة» في سورية، و«كتائب عبدالله عزام» في لبنان. صحیح ان الهدف الاساسي الذي حددته هذه التنظيمات لنفسها هو محاربة المحور المؤلف من طهران ونظام بشار الأسد وحزب الله، لكن محاربة إسرائيل هي أيضاً على جدول أعمال هذه التنظيمات وإن بدرجة أقل من الأهمية. ومع تفاقم خطر هذه التنظيمات الذي بدأ يشكل تحدياً حقيقياً، تبرز الحاجة في إسرائيل إلى بلورة استراتيجية فعالة لمواجهة هذا الخطر. وبالنسبة إلى الحدود في الجولان، فلم يعد خافياً أن الجيش الإسرائيلي هو في صدد إقامة نوع من حزام أمني على طول الحدود وذلك من خلال تقديم المساعدات الطبية والإنسانية للسوريين، وإقامة قناة تواصل مع القوى المسلحة المحلية في المنطقة ومتابعة ما يجري هناك من قرب لضبط وتسليم العناصر الجهادية المشتددة من الحدود.

الدخول الإسرائيلي على خط الحرب السورية لم يعد يقتصر على حرب الغارات الجوية المتكررة ضد النظام السوري، ومن الواضح أن إسرائيل التي تتفادى التورط مباشرة، تريد استمرار «الحرب المثالية» التي يتقاتل فيها كل أعضائها.

الإرادة الخارجية التي شكلت الحكومة معنية بالاستقرار

مصادر سياسية لبنانية لـ «الأنباء»:

المشروع الإيراني في المنطقة إلى جمود

ويتحلى الكثير من التبعات أمينا وعسكريا وشعبيا ومذهبيا وماليا ومعنويا.

وأكدت المصادر أن قدرات حزب الله موزعة في كل مكان وخسائره ليست بالأمر السهل والقواعد الشيعية تمتعض يوماً بعد آخر والصراع مع السنة والأصوليين يترسخ أكثر فأكثر.

ويذكر العقل الإيراني -بحسب المصدر- أنه ما عاد قادراً على الاستمرار بمشروعه وأنه عليه التكيف مع الواقع والتحولات حتى أن نفوذ طهران في العراق سينتثر بشكل من الأشكال.

من هنا كانت تشكيلة الحكومة التي أعطت تيار المستقبل الكثير عددياً، مقابل الدور الذي يتوقعه حزب الله بالنسبة إلى التغطية التي يريجوها في مواجهة العمليات الإرهابية ضد.

مما تقدم يبدو أن الاستحقاق الرئاسي موضع اهتمام عربي وعالمي إلى جانب كونه محور الحياة السياسية في الوقت الحاضر.

ويرجح المصدر أن يعجز الموارنة عن الاتفاق على مرشح واحد قبل 25 مايو المقبل، الأمر الذي سيرافق مع الإصرار الإسلامي على التسليم بتوافق مسيحي على المرشح الذي يجب والحالة هذه أن يحظى بخلفي أصوات مجلس النواب وأكثر ولا فإن لا جلسة ستعقد لانتخاب رئيس جديد.

والأكثر ترجيحاً أن يذهب الاستحقاق الرئاسي في الاحتمالات الثلاثة الآتية:

- الفراغ هو الخيار الأوسأ.
- الاتفاق الخارجي على مرشح نسوية قبل 25 مايو.
- التمديد للرئيس سليمان الذي يرفض أساساً ذلك انطلاقاً من الاعتبارات الدستورية، لكن عندما يصبح مصير البلد في الميزان، قد يتخلف الموقف.

«انزعاج أرسلاي» من حلفائه بعد تغيب

تمثيله عن «الحكومة السلامية»

بالخروج من المعادلة الطائفية ومن خلال المطالبة بإلغاء الطائفية السياسية.

ومعلوم أن أرسلاي كان في السابق يشارك في اجتماعات تكتل التغيير والإصلاح الذي يرأسه العماد ميشال عون قبل أن يعلن اعتكافه نتيجة ملاحظات نقدية على أداء بعض فريقه.

من جهته، الحزب القومي لم يخف استياءه من تغيب تمثيله، وهذا الاستياء التي بعد حملة شنّها العديد من حلفاء سورية (ونام وهاب وجميل السيد) على طريقة تعاطي قيادات 8 آذار مع تشكيل الحكومة وافتتاح العماد عون على تيار المستقبل.

بيروت - محمد حرفوش

تحدثت معلومات عن خلافات داخل قوى 8 آذار جاءت على خلفية التسوية الحكومية والتي ادت إلى استبعاد رئيس الحزب الديموقراطي اللبناني النائب طلال أرسلاي والحزب السوري القومي الاجتماعي عن التمثيل في الحكومة السلامية للمرة الأولى. وتشير المعلومات إلى أن أرسلاي أبدى امام زواره انزعاجه من تغيب تمثيله، إلا أنه رد سبب ذلك إلى صيغة 8-8-8 التي حصرت تمثيل فريق الممانعة بثمانية وزراء من أصل 24، وهو يرى أن الحل لعدم تكرار هذه المعضلة هو

العقارات في دوامة الفرز الطائفي في لبنان

بيروت: أعلن أمس عن استعادة أرض مساحتها 81 ألف متر مربع تابعة لبلدة الحدث، شرقي بيروت، كان أصحابها المسيحيون قد باعوا لمستثمرين شيعية.

واستغرقت مفاوضات الاستعادة نحو 3 سنوات، وتدخل العماد ميشال عون مع السيد حسن نصرالله

على الكيان اللبناني في الثلاثية المسخ، ويؤكد أن هدف حزب الله ليس فقط المثلثة، لقاء تشكيل حكومة جامعة لولا حاجته الملحة لخطأ رسمي لسلاحه المتورط في الحرب السورية، والذي يستدرج الإرهاب إلى الداخل اللبناني. هذا ولفت الزاهر إلى أن حالة الإرباك التي يعيشها حزب الله، دفعته مرغماً للتنازل عن ذكر ثلاثية الجيش والشعب والقائمة» في البيان الوزاري، إنما هذا التنازل لا يعني إطلاقاً تراجعاً عن مخطط إدخال مقوماته الوهم والمسالحة الثوري الإيراني في صلب المعادلة السياسية اللبنانية، بل دليل ما قاله النائب حسن فضل الله بأن «المقاومة باتت من المسلمات اللبنانية وجزءاً لا يتجزأ من الميثاقية الوطنية، وأنه لا يمكن لأحد أن يتخطاها أو أن يتجاوزها»، معتبراً بالتالي أن هذا الكلام للنائب عن «الحرس الثوري» حسن فضل الله، أشد خطراً

خالد الظاهر لـ «الأنباء»: من السخافة الاعتقاد

بأن «المستقبل» قد يؤيد وصول عون إلى الرئاسة

بسقوط إعلان بعيداً ووثيقة بكركي.

ولفت الظاهر في تصريح لـ«الأنباء» إلى أن المشكلة الأساسية لا تكمن فقط فيما يخص عليه ميثاق البيان الوزاري، إنما أيضاً بمدى استعداد حزب الله للالتزام به، خصوصاً ان التجارب معه تؤكد عدم احترامه لو عوده وتؤكد على تنصله من كل الاتفاقيات والتفاهات بين الفرقاء اللبنانيين، بدءاً من مقررات طاولت الحوار الأولى، مروراً بتسوية الدوحة، وصولاً إلى إعلان بعيداً الذي وقع عليه النائب محمد رعد، ومن ثم وصفه بـ«الحجر على ورق»، معتبراً بالتالي أن حزب الله يتعاطى مع الآخرين بـ«القطعة» أي بالمفترق وليس بالجملة، بحيث نراه يشدد في مكان ويقدم التنازلات في مكان آخر، وذلك على قاعدة تقطيع الوقت إلى حين أن يقدر الله أمراً كان مفعولاً، مشيراً



خالد الظاهر

رأى عضو كتلة المستقبل النائب خالد الظاهر ان اضطراب أعضاء اللجنة الوزارية للتناكي والاحتياط على مفردات اللغة العربية لتهديب البيان الوزاري، أشبه باستسلام غير الشرعي وأمام سياسة الفرص التي يعتمدها حزب الله لتعريف مشاريعه الإيرانية على حساب الدولة اللبنانية، بمعنى آخر يعتبر الظاهر ان عبارة «حرس اللبنانيين في مقاومة إسرائيل»، وإن استتبعيت بعبارة «في إطار مرجعية الدولة»، فيها ما يكفي من الالتباس الذي يمكن حزب الله من توظيفها لاحقاً لمصلحة سلاحه واستمراره باعتقال قرار الحرب والسلم، مشيراً بالتالي إلى الفرق بين الألبان لتعريف البيان الوزاري، هو بعد ذاته لغم يهدد بسقوط الدستور والقوانين، وبإنهاة دور الشرعية وحدها في حماية لبنان، ناهيك عن أنه يهدد

مبادرة فلسطينية لإرساء الاستقرار

بين المخيمات والجوار

محاوالت توظيف الموضوع الفلسطيني في مشاريع حرف البوصلة عن توجهها الصحيح نحو فلسطين.

وتشير المعلومات إلى أن ابو العردان أبلغ القيادة الفلسطينية في رام الله الظروف التي حتمت إطلاق المبادرة. وأن تلك القيادة رحبت بها وشددت على رفض الفكرة وتلك أعمال العنف وقتل الأبرياء. وتأتي هذه المبادرة في أعقاب وقوع العديد من الأحداث المتعلقة بتورط فلسطينيين في أعمال تفجيرية في العديد من المناطق اللبنانية، ما استدعى ردود فعل شعبية غاضبة، لاسيما ما جرى في اليسارية، حيث تمكن حزب الله وحركة أمل والجماعة الإسلامية والقوى الفلسطينية من استبعاد ذيول ما تعرض له أقارب الانتحاري نضال هشام الذي فجر السيارة المغمومة في بئر حسن.

بيروت - محمد حرفوش

تعكف القوى الفلسطينية على دراسة إمكانية القيام بمبادرة «ثقة» للحفاظ على العلاقة الودية بين الشعبين اللبناني والفلسطيني، وعلى اعتبار أن أي انتحاري لا يمثل الشعب الفلسطيني وليس له بيئة حاضنة في المخيمات والتجمعات الفلسطينية. وتحدثت المعلومات ان امين سر حركة فتح وفصائل منظمة التحرير في لبنان فتحي ابو العردان باشر سلسلة اتصالات ومشاورات مع مختلف القوى الفلسطينية والإسلامية بلورة آفاق المبادرة وحيثياتها والتي سترتكز على إرساء الاستقرار بين المخيمات والجوار واعتبار أمن المجتمعين اللبناني والفلسطيني خطاً أحمر وادانة كل أعمال التخريب وقتل الأبرياء والتصدي لكل